الأمم المتحدة S/2004/430

مجلس الأمن

Distr.: General
26 May 2004
Arabic
Original: English

التقرير المرحلي الثالث للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

أولا – مقدمة

١ – أنشأ مجلس الأمن، بموجب قراره ١٥٠٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لمدة ١٢ شهرا، وطلب إلي أن أقدم إليه تقريرا كل ٩٠ يوما عن تنفيذ ولاية البعثة. وأعد هذا التقرير عملا بذلك القرار وهو يغطي التطورات التي طرأت منذ تقديم تقريري المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ (S/2004/229).

ثانيا – نشر البعثة

٢ – خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت عملية نشر القوات في جميع أنحاء البلد تمثل أولوية عليا بالنسبة للبعثة بغية تحقيق الاستقرار وتهيئة الظروف الأمنية اللازمة لتنفيذ الجوانب الأخرى من ولاية البعثة. وفي أواخر شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، تلقت البعثة مزيدا من القوات من إثيوبيا، وباكستان وبنغلاديش، فضلا عن وحدات من جمهورية الصين الشعبية والسويد. وتمكنت البعثة بعد وصول هذه القوات من الانتشار في أنحاء ليبريا، ما عدا المنطقة الواقعة على امتداد الحدود مع كوت ديفوار في مقاطعتي غراند غيديه وماريلاند. ومن المقرر أن تصل كتيبة من السنغال في حزيران/يونيه وسيتم نشرها في هذه المنطقة.

٣ – وفي نيسان/أبريل، نشرت كتيبة من باكستان إلى مقاطعة لوفا، ومقرها فوينجاما مشكِّلة بذلك القطاع ٢ للبعثة. وبإتمام عملية النشر هذه، أنشأت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا حضورا قويا في منطقة رئيسية على امتداد الحدود الغينية – الليبرية، التي كانت تسيطر عليها من قبل عناصر من جبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، مكنت عملية النشر البعثة من إقامة اتصال مباشر مع قطاع شرق لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وفي نيسان/أبريل أيضا، جرى نشر كتيبة مشاة من بنغلاديش إلى مقاطعة نيمبا، منشأة بذلك القطاع ٣ للبعثة ومقره غبارنغا. وبغية ضمان شمول هذه المقاطعة بأوسع تغطية

270504 270504 04-36074 (A)

عسكرية نظرا لكونها مسرحا لاستمرار وقوع مناوشات متفرقة بين القوات التابعة لجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وقوات الحكومة السابقة، نشرت الكتيبة البنغلاديشية سريتين من المشاة على امتداد الحدود الغينية - الليبرية في بلدتي غانتا ويكيبا؛ وتمركزت سرية مشاة واحدة عند لوغواتا على الحدود بين كوت ديفوار وليبريا، ونشرت سريتا المشاة المتبقيتان داخل مقاطعة نيمبا، عند سانيكوبللي وساغلبياي. وفي آذار/مارس، نشرت كتيبة مشاة من إثيوبيا إلى مقاطعات زويدرو، وغرينفيل وريفرسيس في القطاع ٤.

٤ - وفي ما يتعلق بوحدات الدعم، أنشأ المستشفى الصيني من المستوى الثاني مرافق طبية في زويدرو في أواخر نيسان/أبريل. كما أقامت سرية هندسية صينية قاعدة لعملياتها في زويدرو ونشرت فصيلة إلى ريفرسيس لإصلاح الطرق وصيانتها. ومن المقرر أن يصل إلى منطقة البعثة في حزيران/يونيه مستشفى سنغالي من المستوى الثاني. وقد أدى وصول سرية مشاة مميكنة سويدية في آذار/مارس إلى تعزيز الكتيبة الأيرلندية الملحقة بالبعثة من قبل بوصفها قوة الرد السريع للبعثة في منروفيا.

٥ - وفي ١٨ أيار/مايو، بلغ قوام قوات البعثة ١٣١ ١٤ فردا. فعلاوة على كتيبة المشاة السنغالية المذكورة أعلاه، من المتوقع أن تصل إلى مقر البعثة في أواخر حزيران/يونيه كتيبة مشاة إضافية من إثيوبيا. وبذلك سيصل مستوى قوام البعثة إلى ٠٠٠ ١٥ فرد وهو القوام الكامل المأذون به.

٦ - وفي ١٨ أيار/مايو، بلغ قوام عنصر الشرطة المدنية في البعثة ٧٢٠ فردا، وهو يتكون من ٤٨١ فردا من أفراد الشرطة المدنية ووحدتين من الشرطة المشكَّلة من قوة مجمعة مؤلفة من ٢٣٩ فردا من الأردن ونيبال. ومن المقرر نشر وحدة شرطة مشكلة ثالثة في حزيران/يونيه. وطلبت البعثة نشر وحدة رابعة، وتجري في الوقت الراهن مشاورات في هذا الصدد مع البلدان المعنية المساهمة بقوات من الشرطة. ويبلغ حاليا عدد أفراد العنصر النسائي في الشرطة المدنية للأمم المتحدة ٣٢ فردا وهو يمثل نسبة ٥ في المائة من مجموع قوام الشرطة المدنية، وما زالت الجهود مستمرة لتحسين التوازن الجنساني في الشرطة المدنية للأمم المتحدة. ويتوقع أن يصل عنصر الشرطة المدنية في البعثة إلى قوامه الكامل البالغ ١١٥ ١ فردا في تموز/يوليه ٢٠٠٤.

٧ - وقد اتسع تدريجيا نطاق نشر أفراد الشرطة المدنية للبعثة ليشمل مناطق أخرى خارج منروفيا وهي مطار روبرتس الدولي، وبوخنان، وغبارنغا، وتوبمانبرغ وزويدرو. وسيستمر توسيع نطاق عمليات النشر التي تفصل بينها فترات مدتها أسبوعان بحيث تمتد إلى كاكاتا،

وغانتا، وسانيكوييللي، وسالالا، وتوتوتا، وريفرسيس، وغرينفيل، وروبرتسبورت، وبو، وتيين، وسينجي، وفوينجاما، وزورزور، وسالايي، وغبارما، وتابيتا، وباركلايفيل، وكونغو، وبوبولو، وكولاهون، وهاربر، وفيش تاون، وباين تاون، وغراندسيس، وجوازون، وبلييبو، وساغلاييباي، وهاربل وكاريسبرغ.

ثالثا – الحالة الأمنية وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار

٨ – يجري حاليا التقيد إلى حد كبير بوقف إطلاق النار المعلن عملا باتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. فبعد نشر القوات التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا في جميع المقاطعات، لم ترد أنباء عن وقوع أي مناوشات كبيرة بين المجموعات المسلحة. بيد أن الحالة الأمنية لا تزال هشة، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم استكمال عملية نزع السلاح بعد. وعلاوة على ذلك، فإن الصراعات الدائرة بين الفصائل، خاصة داخل جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، ما زالت تثير التوتر وقد أسفرت، في بعض الأحيان، عن وقوع عمليات لإطلاق النار في بعض المناطق. وكذلك، رغم أن البرنامج الذي وضعته الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا لتوزيع الغذاء على المقاتلين الذين ينتظرون نزع سلاحهم، ساعد في تقليص أعمال النهب والتحرش بالمدنيين التي يقوم بها هؤلاء المقاتلون بحثا عن الغذاء، فقد وردت تقارير عن وقوع عدة أعمال نهب وعن استمرار المقاتلين في إقامة نقاط تفتيش في بعض المناطق، دأبت الدوريات التابعة للبعثة على إزالتها بصورة روتينية.

٩ – غير أن اضطرابات خطيرة وقعت في تومبانبرغ في ٣٠ آذار/مارس، عندما قام مقاتلون من جبهة الليبريين المتحدين بإطلاق النار في الهواء على نحو عشوائي عقب نشوب نزاع بين أنصار فصيلة رئيس المجموعة، سيكو داماتي كونيه، وأتباع زوجته المبعدة، عائشة كيتا كونيه. وتدخلت البعثة لاحتواء الحادث. وفي ٨ و ٩ نيسان/أبريل، قام عدد من المقاتلين من أتباع جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية بإطلاق النار أثناء وقوع نزاع داخلي بين أعضاء قيادتها. وعمد بعض المقاتلين إلى إنشاء نقطة تفتيش وتعرضوا لقوات البعثة التي هرعت إلى مكان الحادث للسيطرة عليه وإزالة نقطة التفتيش. وتمخض ذلك عن تبادل للنيران مع قوات البعثة، أصيب خلاله أحد المقاتلين الذي توفي بعد ذلك متأثرا بجراحه. ووقع حادث مماثل في غبارنغا في ١١ نيسان/أبريل، وقامت القوات التابعة للبعثة بإطلاق النار عندما تعرض لها مقاتلو الجبهة. ولم ترد أي تقارير عن وقوع إصابات.

١٠ - وفي ١٠ نيسان/أبريل، تصاعد خلاف نشب داخل صفوف جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية بين المقاتلين المحليين في روبرتسبورت والمقاتلين من أتباع الجبهة في منروفيا، أدى إلى إطلاق النار الذي توقف بمجرد تدخل القوات التابعة للبعثة. بيد أن اضطرابا آخر له علاقة بالخلافات الداخلية في الجبهة وقع في ١٤ نيسان/أبريل عندما تجمع فريق كبير من المقاتلين في مطار روبرتس الدولي بالقرب من منروفيا للترحيب بالرئيس كونيه. ويقال إن كل هذه الحوادث متصلة بالصراعات الدائرة داخل قيادة جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، وقد أوضحت ذلك في تقريري السابق (S/2004/229).

١١ - وفي الوقت نفسه، وردت تقارير عن وقوع أنشطة إجرامية في بوخنان ارتكبتها عناصر تابعة لحركة الديمقراطية في ليبريا. ففي ٢٠ آذار/مارس، أطلقت عناصر مسلحة تابعة للحركة نيران بنادقها في الهواء وقامت بنهب عدد من الحوانيت والمنازل في المدينة. وأسفر ذلك عن وقوع مواجهة بين السكان المحليين والمقاتلين التابعين للحركة، قتل خلالها شخص واحد. وألقت البعثة القبض على ما يزيد على ٣٠ مقاتلا من أتباع الحركة، منهم شخص واحد قام بإلقاء قنبلة يدوية، ونُقل ٢٥ شخصا منهم إلى منروفيا، حيث مثلوا أمام المحكمة.

١٢ - وقد استمرت الحالة الأمنية في منروفيا في التحسن بشكل رئيسي نتيجة لوجود قوات الأمم المتحدة وبسبب الأنشطة التعاونية التي تضطلع بها الشرطة المدنية التابعة للبعثة والشرطة الوطنية الليبرية. وتقوم الهيئتان في إطار عملية استعادة سيادة القانون بدوريات مشتركة قوية تجول شوارع منروفيا لمدة ٢٤ ساعة يوميا. وعملية الانتقال من مخالفة القانون إلى سيادة القانون في العاصمة تجري الآن على نحو مطرد. بيد أن بعض قطاعات المجتمع، خاصة الطلاب، لجأت إلى التظاهر بعنف للإعلان عن مطالبها. ووقعت حوادث من هذا القبيل في ٢ و ٧ نيسان/أبريل عندما خرج طلاب من جامعة منروفيا إلى الشوارع للاحتجاج على تأجيل إعادة فتح الجامعة وللمطالبة بخفض المصروفات عندما تعيد الجامعة فتح أبوابها في ٣١ أيار/مايو. وفي المناسبتين، انتهت التظاهرات عقب تدخل وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة والشرطة الوطنية الليبرية. وبناء على طلب سفارة الولايات المتحدة الأمريكية تدخلت وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة في ٢٢ نيسان/أبريل، لتفرقة نحو ٦٠ موظفا من الموظفين المعينين محليا الذين قاموا بإضراب للمطالبة بزيادة الأجور واعتصموا داخل مجمع السفارة.

رابعا – رصد تنفيذ اتفاق السلام الشامل

١٣ – واصلت الآليات الثلاث لرصد تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وهي لجنة الرصد المشتركة، ولجنة رصد التنفيذ، وفريق الاتصال الدولي المعني بليبريا عقد اجتماعاتها بشكل منتظم أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وقد عقدت لجنة الرصد المشترك، التي يرأسها قائد القوة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، خمسة اجتماعات لتقييم مدى تقيد الجماعات المسلحة بوقف إطلاق النار. ولاحظت اللجنة أنه في الوقت الذي يكاد يكون فيه القتال قد انتهى بشكل كامل تقريبا بين هذه الجماعات، فإن الخلافات فيما بين الفصائل والأنشطة الإجرامية ظلت تشكل تهديدا خطيرا للأمن، كما هو مبين في الفرع ثالثا أعلاه. وواصلت اللجنة أيضا عملها باعتبارها محفلا مفيدا لتقييم تطبيق برنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج، وجمع المعلومات من الفصائل المسلحة بشأن قوائم أسماء المقاتلين التابعين لها، وأماكن وجودهم، فضلا عن معداتهم العسكرية. وفي هذا الصدد، تباطأت الفصائل في تقديم المعلومات المطلوبة.

١٤ – وعقدت لجنة رصد التنفيذ، التي ترأسها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اجتماعها الثالث في ٢٧ نيسان/أبريل، الذي استعرضت أثناءه التقدم المحرز في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج، واستراتيجية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لإعادة هيكلة وتدريب الشرطة الوطنية الليبرية. وأعربت اللجنة مجددا عن دعمها المتواصل لبرامج إعادة الإدماج التي ستتم في المستقبل.

١٥ – وتعاون فريق الاتصال الدولي المعني بليبريا بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لضمان بقاء عملية السلام في مسارها. وفي هذا الصدد، يواصل الفريق عقد اجتماعاته بشكل منتظم في منروفيا. وفي ١٦ نيسان/أبريل، تم خلال دورة استثنائية للجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية استقبال وفد زائر يمثل فريق الاتصال الدولي المعني بليبريا، من بين أعضائه رؤساء الفريق المشاركون (وزير خارجية غانا، نانا أكوفو – آدو، والممثل الخاص لرئاسة الاتحاد الأوروبي في منطقة اتحاد نهر مانو، هانز دالغرام، وزير الدولة للشؤون الخارجية في السويد). وأكد الرؤساء المشاركون في الرسالة التي وجهوها إلى الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية على ضرورة توافر الشفافية، والتعاون، وإحراز تقدم في عملية الإعداد لانتخابات سنة ٢٠٠٥. واجتمع فريق الاتصال أيضا في لندن، في ١١ أيار/مايو، لتقييم التقدم المحرز في عملية السلام الليبرية. ورحّب الاجتماع بما أُحرز من تقدم في تنفيذ اتفاق السلام، منذ اجتماعه السابق المعقود في شباط/ فبراير، كما أثنى على جهود بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وشركائها، لشروعهم مجددا وبشكل ناجح في إطلاق برنامج نزع السلاح والتسريح

والتأهيل وإعادة الإدماج. وفيما يخص الانتخابات، أكد الفريق على أنه ينبغي لليبريين أنفسهم الشعور بأن هذه العملية هي ملك لهم، وأن عليهم قيادتها، مع توافر دعم جيد التنسيق من جانب المجتمع الدولي. وفضلا عن ذلك، أعرب الاجتماع عن تسليمه بضرورة تبني نهج دون إقليمي لحل العديد من المسائل القائمة، واقترح، تحقيقا لهذه الغاية، توسيع نطاق الولاية الممنوحة لفريق الاتصال الدولي المعني بليبريا بحيث لا تقتصر على ليبريا فقط، بل تشمل أيضا المسائل دون الإقليمية الأوسع نطاقا.

١٦ - وفي جميع التقييمات التي أجرتها آليات الرصد، لوحظ أن الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا والجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية يبذلان جهودا صادقة لتنفيذ المهام التي أناطه بهما القانون. وقد أمكن، إلى حد كبير، إيجاد حل للمسألة الرئيسية المتعلقة بالتعيينات في الحكومة الوطنية الانتقالية لليبريا، وهي مسألة ظلت حتى اليوم مصدر توتر في العلاقات بين الرئيس براين، والفصائل المسلحة، وجعلت من المتعذر على الحكومة الانتقالية الاضطلاع بمهامها بشكل سلس. وقام كبير وسطاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الجنرال عبد السلام أبو بكر، بزيارة منروفيا في نيسان/أبريل، ويسّر إقامة التقارب بين الرئيس براين، ورئيس الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية، وشرع هذا الأخير في عملية تأكيد أسماء المرشحين البالغ عددهم ٨١ مرشحا، لشغل مناصب وزراء مساعدين، ومناصب تنفيذية أخرى في الحكومة الانتقالية، وقد كانت هذه المسألة موضع خلاف في السابق. وأدى أعضاء مجلس وزارة الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبريا، والبالغ عددهم ٢١ عضوا، اليمين القانونية في ٢٣ آذار/مارس، وهم يجتمعون منذ ذلك التاريخ بانتظام. غير أن هناك مقعدين في الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية لا يزالان شاغرين بسبب الخلافات القائمة بين أصحاب المصلحة المعنيين في منطقة غراند كرو، وفي نطاق حزب الائتلاف الليبري الشامل.

خامسا - برنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج

١٧ - نجحت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بفضل التقدم المحرز في نشر القوات في أنحاء البلاد، وإثر برنامج إعلامي عام مكثف، في الشروع مجددا في إطلاق برنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج في ١٥ نيسان/أبريل، في معسكر إيواء واقع في غبارنغا لمقاتلي جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية. وتم لاحقا افتتاح المزيد من معسكرات الإيواء في ٢٠ نيسان/أبريل في بوخنان (لعناصر حركة الديمقراطية في ليبريا)، و في ٢٥ نيسان/أبريل في توبمانبرغ (لجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية) وفي ٣٠ نيسان/أبريل، في مكان أطلق عليه ''صوت أمريكا''، قرب منروفيا (للقوات الحكومية السابقة). وشُرع أيضا في نزع أسلحة قوات الميليشيا التابعة للحكومة السابقة في

كاكاتا، في ٦ أيار/مايو، وفي معسكر إيواء بوخنان، في ٧ أيار/مايو، وكان هذا المعسكر قد استخدم في البداية لمقاتلي حركة الديمقراطية في ليبريا. وقد سارت عملية نزع السلاح دون مشاكل رئيسية في جميع هذه المواقع. بيد أن مجموعة مسلحة من المقاتلين التابعين لحكومة ليبريا السابقة، تجمعت، في ١٧ أيار/مايو، في وسط مونروفيا، مطالبة بنقلها إلى معسكر إيواء كي يتم نزع أسلحتها. وقام المقاتلون بأعمال شغب عندما أبلغوا بأنه من المقرر إخضاعهم لبرنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج، في مرحلة تالية، وقد قُتل أحدهم أثناء أعمال العنف. وسارعت القوات التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وقوة الشرطة المدنية بالتدخل للحيلولة دون تصعيد الموقف.

١٨ - وفي ١٨ أيار/مايو، بلغ مجموع المقاتلين الذين تم نزع سلاحهم، منذ ١٥ نيسان/أبريل، ٤٨٥ ١٧ مقاتلا. وكان من بين هؤلاء ٢٩٢ ٢ امرأة، و ٥٦١ ١ صبيا، و ٣٥٠ فتاة. وكان عدد قطع الأسلحة التي تم تسليمها حوالي ٦٨٩ ٥ قطعة، (تتألف من البنادق والبنادق شبه الآلية)، بالإضافة إلى عدد يقدر بـ ٨٠٦ ٩٣٠ طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة، و ٦٦٧ ٧ من الذخائر غير المنفجرة، (بما في ذلك القنابل اليدوية ذات الدفع الصاروخي، وقذائف الهاون، والقنابل اليدوية). وإجمالا، تم منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، نزع أسلحة ما مجموعه ٩٧٥ ٣٠ مقاتلا، وهم يمثلون حوالي ٥٨ في المائة من مجموع العدد المتوقع، البالغ ٠٠٠ ٥٣ مقاتل. وتم تسليم حوالي ٣٦٨ ١٤ قطعة سلاح، بالإضافة إلى طلقات يقدر عددها بـ ٤٧٤ ٦٤٨ ٣ طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة، و ٣١٧ ١٠ من الذخائر غير المنفجرة.

١٩ - وكان العدد الإجمالي للأسلحة أقل من المتوقع، ولو أن كمية الذخائر التي تخلى عنها المقاتلون كانت كبيرة. وثمة دلائل تبعث على القلق تشير إلى أن بعض الأسلحة الثقيلة التي لم تُسلم أثناء عملية نزع السلاح، قد تم تهريبها، في حالات عدة، عبر حدود ليبريا. وفي هذا الصدد، اكتشفت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا مخزونا من قنابل الهاون، ذات عيار ٨١ ميليمتر، و ٦١ ميليمتر، وعدة قذائف BM-21، من عيار ١٠٧ ميليمتر في معسكر ألفا، في مقاطعة لوفا. وفي ٣ أيار/مايو، قام الفريق السويدي لإبطال الذخائر المتفجرة، التابع لمقر قيادة قوة الأمم المتحدة في ليبريا، بزيارة المعسكر، لتدمير هذه الذخائر.

٢٠ - وبحلول نهاية نيسان/أبريل، كانت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا قد سجلت ٨٢ مقاتلا أجنبيا، بمن فيهم ١١ مقاتلا من كوت ديفوار، ومقاتل واحد من غانا، و ٥٩ مقاتلا من غينيا، و ١١ مقاتلا من سيراليون. بيد أنه يُعتقد أن عدد المقاتلين الأجانب الذين تم نزع أسلحتهم منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، هو في واقع الأمر أكبر من ذلك بكثير. ومع

تواصل عملية نزع السلاح والتسريح، وإنشاء معسكرات إيواء قرب المناطق الحدودية، يُتوقع أن يتم تحديد أعداد متزايدة من المقاتلين غير الليبريين.

٢١ - ويجري وضع اللمسات الأخيرة للوسائط اللازمة لعملية إعادة الإدماج، والإعادة إلى الوطن بشكل طوعي للمقاتلين الأجانب في بلدانهم الأصلية، مع إبلاء الاهتمام بوجه خاص للاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال، المرتبطين بالقوات المسلحة. وقام فريق عامل صغير يتكون من ممثلين عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بوضع إطار يحدد الجوانب الرئيسية لهذه الترتيبات. ويتضمن الإطار الأنشطة الجارية بشأن تتبع أماكن وجود الأسر و لم شملها، وهي أنشطة تضطلع بها اليونيسيف، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ووكالات حماية الطفل في المنطقة دون الإقليمية. وأُجريت مباحثات أيضا مع فريق الأمم المتحدة القطري في غينيا، وممثلي الخاص في سيراليون، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوت ديفوار، والسلطات الوطنية في سيراليون بشأن الترتيبات المتعلقة بإعادة إدماج المقاتلين الذين تمت إعادتهم إلى الوطن.

٢٢ - وبعد أن تم الآن توطيد عنصري البرنامج المتمثلين في نزع السلاح والتسريح، تقوم بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، والعناصر المهتمة الأخرى، بالتركيز على جوانب إعادة الإدماج في البرنامج. وقد تم، بالتعاون مع الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا، ووكالات الأمم المتحدة، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات غير الحكومية، وشركاء آخرين، وضع ''برامج انتقالية''، قصيرة المدى، لاستيعاب المقاتلين الذين تم تسريحهم ريثما يتوفر برنامج لإعادة الإدماج في المدى الطويل. وفي هذا السياق، تقوم اليونيسيف بوضع برامج طويلة الأجل لبناء قدرات الأطفال المقاتلين سابقا، وتركز معظم هذه البرامج على التعليم، وإكساب المهارات، والتدريب المهني، والدعم المستند إلى جهود المجتمعات المحلية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا باستكمال وضع إطار استراتيجي لإعادة دمج المقاتلين السابقين بعدد إجمالي مستهدف يبلغ ٩٠٠ ٢٢ مقاتل، يتم تمويله في إطار صندوق استئماني أنشئ لهذا الغرض، وقد تم استلام ١٣ مليون دولار من أصل مبلغ ١٦ مليون دولار اللازم لتمويله. بيد أن المبلغ المتبقي هو فقط ٤ ملايين دولار، وثمة حاجة ملحّة إلى موارد إضافية. وفي الوقت الذي تشرع فيه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عمليات الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج لعدد من اللاجئين العائدين المتوقع أن يبلغ ٠٠٠ ١٥٠، ولعدد يبلغ ٠٠٠ ١٠٠ من المشردين داخليا هذه السنة، فإنها ستدرج المقاتلين السابقين في مشاريعها لإعادة الإدماج، التي سيتم تنفيذها على مستوى المجتمعات المحلية للعائدين. وتقدم وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة مبلغ

٤٧,٩ مليون دولار لتمويل ''البرامج الانتقالية''، لعدد إجمالي يُتوقع أن يبلغ حوالي ١٠ ٠٠٠ مقاتل سابق، و ١٠ ٠٠٠ شخص من المجتمعات القريبة من المناطق الحضرية والريفية. وفضلا عن ذلك، سيقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل عملية إعادة الإدماج المستهدفة لحوالي ٢ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين، في حين خصصت اليابان مبلغ ٣,٦٤ مليون دولار لإعادة إدماج الأطفال المقاتلين سابقا.

سادسا – تقديم الدعم لإصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون

٢٣ – تسير عملية تسجيل الموظفين الليبريين المسؤولين عن إنفاذ القانون، حسب الجدول المقرر لها. ففي ١ أيار/مايو، تم تسجيل ٣ ٤٩٢ فردا من أفراد قوة الشرطة الوطنية الليبرية، بمن فيهم ١ ٢٥٢ فردا من الدوائر الأمنية الخاصة سابقا، و ١٧١ فردا من قوة شرطة مدينة منروفيا، و ٤٩٤ فردا من مكتب الهجرة والجنسية، و ٢٠١ فردا من وكالات أخرى. ومن المتوقع أن تستكمال عملية التسجيل بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وتمكنت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، حتى الآن، من تدريب ٥٣٠ فردا من ضباط الشرطة الوطنية الليبرية، الذين توفرت فيهم شروط الأهلية الأساسية، وسيقوم هؤلاء بمهمة قوة الشرطة الوطنية لفترة مؤقتة. وفي هذا الصدد، قام العنصر المسؤول عن الشؤون الجنسانية في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بتنظيم أنشطة تدريبية مكثفة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، لأفراد قوة الشرطة المؤقتة المشار إليها، وذلك بهدف زيادة الوعي في ما يتعلق بالمنظور الجنساني، والعنف الذي مبعثه نوع الجنس، والمسائل الجنسانية في نطاق أنشطة الشرطة.

٢٤ – وفي نيسان/أبريل، تم بنجاح استكمال مشروع رئيسي لإصلاح مركز للشرطة في بوشرود أيلاند في منروفيا. ويعمل في هذا المركز أفراد تابعون لقوة الشرطة المؤقتة، ويُكمِّل جهودهم مستشارون في مجال الشرطة المدنية تابعون لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وقامت حكومة السويد، دعما لعملية التدريب المؤقتة لأفراد الشرطة الليبرية في مطار روبرتس الدولي، بمنح معدات للمساعدة في إجراء فحوص جوازات السفر بالشكل السليم.

٢٥ – ولكي يتسنى ضمان تبني نهج شامل تجاه دعم إصلاح القطاع الأمني لليبريا، تم إنشاء لجنة تنفيذية لتنسيق إصلاح الشرطة، والمؤسسات القضائية والإصلاحية. وتتكون هذه اللجنة، التي يرأسها نائب الممثل الخاص لشؤون سيادة القانون، من وزير عدل، ومستشار شؤون الأمن القومي، وممثل عن كبير القضاة، ومدير الشرطة الوطنية الليبرية وممثلين لعناصر قوة الشرطة المدنية، والإصلاحيات، والقضاء، وحقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وهي تقوم حاليا بوضع استراتيجية الإصلاح وإعادة هيكلة دائرة الشرطة الليبرية، التي

أطلقت عليها هذه التسمية حديثا. وانتهت اللجنة من وضع معايير الأهلية اللازمة للتوظيف في دائرة الشرطة الليبرية.

٢٦ - وقام أيضا أفراد قوة الشرطة المدنية التابعون لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا بحملة توعية للتوظيف في القوة الجديدة، مع التأكيد على الحاجة إلى مراعاة التوازن الإثني والجنساني. وشرعت الحكومة الوطنية الانتقالية لليبريا والبعثة في عملية التوظيف في ٥ أيار/مايو. ولن يتم تلقائيا تعيين الأعضاء الحاليين في قوة الشرطة الوطنية لشغل وظائف في الدائرة الجديدة؛ إذ لا بد من خضوعهم للمعايير الموضوعة حديثا. وسيشترك المرشحون المختارون في برنامج تدريبي لمدة ثلاثة أشهر ينظم في مركز التدريب التابع لدائرة الشرطة الليبرية، ومن المقرر أن يبدأ ذلك في ١ تموز/يوليه. وسيعقب هذا البرنامج برنامج تدريبي آخر مدته ستة أشهر يتم أثناء العمل، وبعد ذلك يعود المجندون إلى الأكاديمية لإجراء الاختبارات النهائية.

٢٧ - كما تعمل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بالاشتراك مع وزارات العدل، والصحة، والتعليم، من أجل تنفيذ عملية الفحص الطبي المناسبة، والتأكد من المؤهلات الدراسية للمرشحين. ويؤمل الحصول على التمويل اللازم لإنعاش قدرات مركز تدريب الشرطة، وتوسيع نطاقه. وعلى ضوء توفير الدعم من الجهات المانحة، تتوقع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا زيادة حجم القدرة المحدودة للغاية في موقع أكاديمية الشرطة الليبرية السابقة، من ١٠٠ متدرب إلى ٦٠٠ متدرب، في كل دورة. ومن شأن ذلك أن يتيح تدريب حوالي ١ ٨٠٠ فرد لدائرة الشرطة الليبرية، قبل الانتخابات الوطنية، المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٢٨ - في ما يتعلق بالسلطة القضائية، ما برحت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا تعمل على نحو وثيق، مع الشركاء الدوليين المهتمين بالأمر، والمسؤولين في وكالات الأمم المتحدة الأخرى والأخصائيين الوطنيين القانونيين ضمن السلك القضائي، ومع وزارة العدل، ونقابة محامي الدفاع والمجتمع المدني بهدف معالجة المشاكل الجسيمة التي تواجه النظام القانوني والقضائي معالجة بناءة. وفي هذا الصدد، بذلت جهود من أجل كفالة التمويل من خلال برنامج المشاريع السريعة الأثر التي تضطلع بها البعثة للبدء في القيام بأنشطة وإن كانت صغيرة الحجم فهي جوهرية بالنسبة لإصلاح البنية الأساسية لهيكل العدالة في منروفيا. وقد بدأت البعثة أيضا برامجها المتعلقة بالرصد وبرامجها الاستشارية والتدريبية. وبدءا بمنروفيا، يجري الآن تجميع المستشارين والمراقبين التابعين للمؤسسات وذلك في المؤسسات المختصة بسيادة القانون بغية تمكين البعثة من تتبع التقدم ووضع التوصيات المناسبة. وعلاوة على ذلك، تواصل البعثة العمل على نحو وثيق مع كبير القضاة لتنسيق الخطط بهدف افتتاح المحاكم الدورية، ومحاكم

الصلح بعد استكمال ممارسة نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج وإعلان استتباب الأمن في المقاطعات. وقد تم بالفعل في هذا الصدد، تمحيص قوائم القضاة وأعيد تكوين ١٧ محكمة (جنائية، ومدنية، ومتخصصة) في منروفيا وضواحيها أساسا، باستثناء محكمة دورية واحدة في كاكاتا.

٢٩ - ويواصل العنصر المعني بالسجون في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا العمل مع وزارة العدل ومع المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية بشأن تطوير نظام الإصلاحيات في ليبريا. وقد افتتح سجن منروفيا المركزي في ٢٤ آذار/مارس بتجديد ١٩ زنزانة بواسطة لجنة الصليب الأحمر الدولية. ورغم أن السجن ما زال أبعد من أن يكون مرفقا مثاليا، فقد كان القصد من افتتاحه هو التخفيف من بعض التكدس القائم في زنازين الحجز بمراكز الشرطة في منروفيا. ومن المؤسف أنه مع افتتاح السجن وفد إليه عدد كبير من المحتجزين الجدد. ولا يوجد حاليا سوى أربعة سجون صالحة للاستخدام في ليبريا وهي: سجن منروفيا المركزي، وسجن بونديواي، وسجن كاكاتا المركزي، وسجن سانيكوييللي. وكل منها دون المستوى ويفتقر إلى العدد الكافي من العاملين. وما زالت سجون الحجز في مراكز الشرطة تستخدم لاستقبال المحتجزين ريثما تنظر المحاكم في أمرهم وذلك في حالة عدم وجود سجون. وتقتضي السياسات المطبقة فصل النساء والأطفال؛ إلا أن المرافق التي تفصل هاتين الفئتين غير موجودة. وما برحت الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا تناضل من أجل توفير الأغذية، والرعاية الصحية ووسائل النقل للمسجونين. وقد عاونت المساعدات المؤقتة المقدمة من الوكالات الدولية في توفير الرعاية للمسجونين. وتم تدريب خمسة وأربعين موظفا باعتبارهم موظفين مؤقتين للعمل في مجال الإصلاحيات. وهذا العدد غير كاف، ولكن الأفراد يحجمون عن العمل نظير المرتبات التي تدفعها الحكومة حاليا. وقد بدأ العمل أيضا في خطة تطوير الإصلاح الجنائي.

٣٠ - وفي ما يتعلق بإعادة تشكيل القوات المسلحة، تجري مناقشات بين حكومة الولايات المتحدة، التي تضطلع بدور قيادي في هذه المسؤولية الهامة، وبين الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا حول المسائل الأساسية، بما في ذلك معايير التجنيد، والحجم المتوخى للجيش المعاد تشكيله. وفضلا عن ذلك، أشار رئيس هيئة أركان الدفاع النيجيرية، أثناء زيارة لمنروفيا في ٨ أيار/مايو، إلى استعداد بلده للنظر في تقديم المساعدة في تدريب الأفراد العسكريين من أجل إعادة تشكيل الجيش الليبري، إذا طلبت السلطات الليبرية ذلك.

سابعا – الإعلام

٣١ – ما زال عنصر الإعلام في البعثة يقوم بدور حيوي في نشر المعلومات المتعلقة بعملية السلام من خلال الإذاعة وأنشطة الإرشاد المجتمعية، مستفيدا من وسائل الاتصال التقليدية، والمسرح والكوميديا، والتعاون مع وسائط الإعلام المحلية والعالمية. وقد ركزت الحملة الإعلامية الرامية إلى تثقيف الجمهور الليبري والمقاتلين الليبريين فيما يتعلق ببرنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج على إيصال المعلومات الأساسية المتعلقة باستئناف عملية نزع السلاح والتسريح وإصدار تقارير يومية عن التقدم المحرز في هذه العملية. وقد أسهم نشر الحملة لمعلومات متعلقة ببرنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج على نطاق واسع في التطور السلس للعملية. وبدأت البعثة أيضا حملة توعية واسعة بشأن تأهيل المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، مركزة على الحاجة إلى قبول المجتمعات المحلية والمصالحة. ومن شأن تنظيم حلقات عمل لبناء القدرات والتدريب للصحفيين المحليين، التي وصلت إلى مراحل التخطيط النهائية، أن تعزز أيضا الشراكة بين البعثة ووسائط الإعلام. وقد رفعت إذاعة البعثة مستوى الوعي الجماهيري إلى حد كبير في ما يتعلق بجميع جوانب عملية السلام. ومع وصول أجهزة الإرسال الإذاعي مؤخرا، ستنتشر برامج البعثة الإذاعية لتشمل البلد قاطبة.

ثامنا – استعادة سلطة الدولة في جميع أرجاء البلد

٣٢ – تواصل البعثة العمل على نحو وثيق مع السلطات الوطنية المختصة من أجل وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة لإعادة المسؤولين الحكوميين إلى مجالات ممارسة سلطاتهم. وتجدر ملاحظة أنه حتى في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة حكومة ليبريا السابقة، كانت السلطة والإدارة المدنيتان منعدمتين نتيجة لعدة عوامل. فإلى جانب المخاوف الأمنية، ما برح المسؤولون يفتقرون إلى المرافق والموارد الأساسية اللازمة لإصلاح أو إعادة بناء المرافق العامة. وما زالت الوزارات الحكومية في منروفيا تفتقر إلى الدعم السوقي والتجهيزات الأساسية اللازمين لقيامها بالوظائف الموكلة إليها بصورة فعالة.

٣٣ – وبدعم وتشجيع من عنصر الشؤون المدنية في البعثة، أنشأ وزير الداخلية فرقة عمل لاستعادة السلطة المدنية لصوغ خطة للتوزيع التدريجي والمرحلي للمسؤولين الحكوميين في جميع أرجاء البلاد. وقد تم حتى الآن، نشر مفوضين للشرطة في مقاطعات بونغ، ومارغيبي، ومونتسيرادو، وغراند باسا، ونيبا. ووصلت خطط التوزيع على المقاطعات التي بدأت فيها البعثة عملية نزع سلاح المقاتلين إلى مرحلة متقدمة. إلا أن هناك مشكلتين أساسيتين تعترضان سبيل هذا البرنامج وهما: المنازعات بين السلطات المحلية المعينة من قبل الفصائل

العسكرية، والحالة المتردية للمرافق والهياكل الأساسية. وفيما يتعلق بالمشكلة الأولى، فكثيرا ما يتدخل موظفو الشؤون المدنية لضمان تسوية هذه المنازعات سلميا. وفي ما يتعلق بالمشكلة الأخرى، فقد تم الاتفاق مع الوزارة على إيفاد بعثة ميدانية على سبيل الأولوية لتقدير الاحتياجات، تتألف من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووزارة الداخلية وشركاء آخرين لبحث حالة الهياكل الأساسية على مستوى المقاطعات.

٣٤ - ومنذ أوائل نيسان/أبريل، بدأت البعثة في نشر موظفين للشؤون المدنية في مختلف أنحاء البلد، بما في ذلك مقار القطاعات الأربعة في توبمانبرغ، وبوخنان، وزويدرو، ومنروفيا، علاوة على روبرتسبورت، وبنسون فيل، وكاكاتا، وتابيتا، وغرينفيل، وغبارنغا، وسنجي، وفوينجاما. وبادر أولئك الموظفون بإقامة اتصالات مع السلطات المحلية والتقليدية الحالية وغيرها من الجماعات الموجودة على أرض الواقع. وستوكل لموظفي الشؤون المدنية أيضا مهمة تقديم المساعدة للحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا والوكالات الأخرى المختصة التي تتولى تنفيذ مشاريع إعادة إدماج المقاتلين السابقين، والمشردين داخليا، والعائدين في مجتمعاتهم المحلية.

٣٥ - وقد كلف مجلس الأمن في قراره ١٥٠٩ (٢٠٠٣)، البعثة بتقديم المساعدة للحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا لاستعادة الإدارة الواجبة للموارد الطبيعية. وما برحت البعثة ترصد التقدم الذي أحرزته الحكومة في تطبيق آليات لكفالة الإدارة السليمة لصناعتين رئيسيتين تعتمدان على الموارد الطبيعية، هما الماس والأخشاب، الخاضعتين لنظام جزاءات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أنشأت الحكومة الانتقالية فرقة عمل معنية بالجزاءات تتألف من لجنة استعراض الجزاءات المتعلقة بالأخشاب ولجنة استعراض الجزاءات المتعلقة بالماس في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، كجزء من التزامها بتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الفقرات ٥ و ٧ و ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٢١ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وقد ورد شرح للتقدم المحرز في هذا المجال في تقريري الوارد في الوثيقة S/2004/428، المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٤.

تاسعا - الانتخابات

٣٦ - تنص المادة الثامنة عشرة من اتفاق السلام الشامل (انظر S/2003/850) على ''أن يعاد تكوين اللجنة الانتخابية الوطنية وأن تكون مستقلة''. وتقرر المادة التاسعة عشرة من الاتفاق أن تُجرى الانتخابات في موعد لا يتجاوز تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وتطلب من ''الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأعضاء المجتمع الدولي الآخرين، عند الاقتضاء، أن يشتركوا في إجراء ورصد الانتخابات المقبلة في البلد

والإشراف عليها''. وتدعو المادة أيضا إلى إعادة ترسيم حدود الدوائر الانتخابية. وتقرر أن ''تثقيف الناخبين وتسجيلهم ستقوم بتنظيمه اللجنة الانتخابية الوطنية، التي شكلت حديثا، بالتعاون مع المنظمات الوطنية والدولية الأخرى تحت إشراف الأمم المتحدة''. وستدعو الحاجة إلى تقديم المساعدة لتمكين اللاجئين الموجودين حاليا في البلدان المجاورة الذين قد يرغبون في المشاركة في الانتخابات، وكذلك الحال بالنسبة للمشردين داخليا الموجودين حاليا في المخيمات، من العودة إلى مواطنهم الأصلية في الوقت المناسب للاشتراك في الانتخابات. وقد وضعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خطة للقيام بعمليات للإعادة الطوعية إلى الوطن، بالتعاون مع حكومة ليبريا وبلدان اللجوء، من المتوقع أن يبدأ العمل بها في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤.

٣٧ - وأرسلت شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية بعثة تقييم إلى ليبريا لتقديم اقتراحات بشأن الدور الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة لدعم العملية الانتخابية بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وفريق الاتصال الدولي المعني بليبريا على النحو المتوخى في اتفاق السلام الشامل. وكان من بين مهام فريق التقييم أيضا صوغ اقتراحات لإصلاح النظام الانتخابي (بما في ذلك إطار العمل القانوني)، وضع الجدول الزمني المحتمل للأنشطة، وتقييم الأنشطة الحالية. وقد نفذت هذه المهمة في ذات الوقت الذي تم فيه القيام بزيارات للتقييم الانتخابي من جانب المفوضية الأوروبية، ومن جانب فريق مشترك من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة/المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية. وخلصت بعثة التقييم إلى أن اللجنة الانتخابية الوطنية، المعاد تكوينها في شكلها الحالي، لا تملك سوى قدرات مادية ضئيلة وعدد ضئيل من الموظفين للاضطلاع بالتثقيف المدني والانتخابي، وتسجيل الناخبين، وإعادة تعيين حدود الدوائر الانتخابية وإجراء الاقتراع. وشددت البعثة على أنه لا يمكن الاضطلاع بهذه الأنشطة في الموعد المحدد، دون الحصول على مساعدة دولية مكثفة. وأوصت البعثة بعقد اجتماع بأسرع ما يمكن يضم جميع الجهات الموقعة على الاتفاق لتوضيح هذه المسائل حتى يتسنى للجنة الانتخابية الوطنية الشروع في الإعداد للانتخابات التي ستجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٣٨ - وسيحتاج الدور الذي يتوقع أن تقوم به الأمم المتحدة في الانتخابات إلى ٣٢ وظيفة دولية، و ١١ وظيفة من الفئة الفنية الوطنية، و ٤٩ موظفا من فئة الخدمات العامة لمدة سنة واحدة في الوحدة الانتخابية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، و ٩٢ موظفا وطنيا من فئة الخدمات العامة للعمل في مركز البيانات التابع للوحدة لمدة خمسة أشهر. وعلاوة على ذلك، سيعين ٢٢٠ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة لفترة تتراوح من ستة إلى تسعة أشهر.

وسيكون من الضروري، فضلا عن ذلك تعيين ٠٨٠ ٤ موظفا مؤقتا للقيام بالتسجيل لمدة ستة أشهر. وبغية إعطاء قوة دافعة للعملية، ستدرج في ميزانية البعثة أيضا مادة التسجيل وبعض التمويل اللازم لتثقيف الناخبين. إلا أن المرتبات والمعدات اللازمة لأعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية وموظفي الدعم التابعين لها سيتعين تغطيتها من خلال وسائل أخرى.

٣٩ - وتسترشد البعثة، لدى تقديم الدعم للعملية الانتخابية في ليبريا، بهدفين أساسيين: (أ) المساعدة في إجراء انتخابات موثوق بها بكل الخبرة اللازمة؛ و (ب) إيجاد هيئة ليبرية لإدارة الانتخابات أقل اعتمادا على المساعدة الدولية في تنظيم الانتخابات عقب الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

عاشرا - حقوق الإنسان وحماية المدنيين

٤٠ - واصل عنصر حقوق الإنسان وحماية المدنيين في البعثة اضطلاعه بأنشطة الرصد والإبلاغ في جميع مناطق البلد التي بُسطت عليها سيادة الدولة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، عمل هذا العنصر بشكل وثيق مع وزارة العدل في حل المشكلة القديمة العهد المتمثلة في التكدس داخل السجون وزنزانات الاحتجاز لدى الشرطة في منروفيا. وبطلب من عنصر حقوق الإنسان وحماية المدنيين، وافق مكتب المبادرات الانتقالية بوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة على تمويل فريق من محامي حقوق الإنسان الليبريين للقيام، من أجل المصلحة العامة، بالدفاع عن قضايا المحتجزين حاليا داخل الزنزانات بانتظار البت في دعاواهم. وشارك مسؤولو حقوق الإنسان، بالتعاون مع عنصر الإصلاحيات بالبعثة، في تدريب مجموعة من ضباط الإصلاحيات في سجن منروفيا المركزي.

٤١ - وعملت البعثة أيضا، في إطار جهودها المستمرة الرامية إلى دعم آليات العدالة الانتقالية في البلد، مع فريق ليبري جامع يدعى الفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية. وبالإضافة إلى ذلك، وجّه ممثلي الخاص السيد جاك بول كلاين كتابا إلى رئيس الحكومة الانتقالية براين يطلب فيه تدخله لضمان الإقرار المبكر لقوانين الإنفاذ التي تحدد المهام، والسلطات والاختصاصات (المؤقتة والجغرافية) للجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان ولجنة استجلاء الحقائق والمصالحة. وعلاوة على ذلك، حث ممثلي الخاص أيضا رئيس الحكومة الانتقالية على إنجاز عملية التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (وبروتوكوله الاختياري الأول) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، وجهت البعثة رسائل تذكيرية إلى الحكومة تتعلق بمشروع لإعلان حقوق الإنسان، أحيل إليها لتنظر فيه في

٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ويقترح هذا الإعلان مبادئ توجيهية ومعايير قياسية وأولويات للعمل الوطني التعاضدي في مجال حقوق الإنسان.

٤٢ - وفي ما يتعلق بالتدريب في مجال حقوق الإنسان، وضعت البعثة أيضا استراتيجية لإدراج حقوق الإنسان في المناهج الدراسية كما أعدت للمعلمين موجز برامج دراسية للتوعية بحقوق الإنسان. ويعكف حاليا عنصر حقوق الإنسان وحماية المدنيين على إنشاء مركز للتدريب والموارد المتعلقين بحقوق الإنسان. وسيقدم مكتبُ المبادرات الانتقالية المعدات لهذا المركز، في حين ستقدم البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الكتب المتعلقة بحقوق الإنسان وغيرها من المواد المرجعية. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت البعثة في حلقة عمل تدريبية لتوعية زعماء المجتمعات المحلية بحقوق الإنسان. ووضعت أيضا برنامجا تدريبيا في مجال حقوق الإنسان لوكالات إنفاذ القانون. وبهدف تشجيع الدعوة الدولية لتلبية احتياجات ليبريا في مجال حقوق الإنسان، سيقوم الخبير المستقل للجنة حقوق الإنسان ببعثة إلى ليبريا في الفترة من ٢٣ أيار/مايو إلى ١٣ حزيران/يونيه.

حادي عشر - الحالة الإنسانية

٤٣ - أدى الاستقرار النسبي الذي شهدته الأشهر الأخيرة واستئناف عملية نزع السلاح إلى تحسين الحالة الإنسانية وتيسير وصول الوكالات إلى مناطق كان من المتعذر الوصول إليها سابقا. بيد أن الأحوال المعيشية لسكان المدن لا تزال تتسم بالاكتظاظ وبانعدام الخدمات العامة إجمالا. فقد حمل تدفقُ أعداد كبيرة من المهجرين الآلاف على العيش لا في المخيمات فقط حيث تتوافر الخدمات الأساسية، بل أيضا في المجتمعات المحلية حيث باتوا عرضة بدرجة كبيرة لخطر الإصابة بالأوبئة. وفتحت معظم المدارس الابتدائية والثانوية أبوابها خاصة في المدن ، كما يجرى جمع القمامة، وأصبح النقل البري على الطرق الرئيسية أكثر أمناً.

٤٤ - ويعمل حاليا الفريق القطري التابع للأمم المتحدة على كفالة تحقيق التنسيق الجيد والاتساق في تلبية الاحتياجات الإنسانية لليبريا. ويواصل منتدى تنسيق المعونة الإنسانية الذي يرأسه منسق المعونة الإنسانية توفير التوجيه الاستراتيجي والإرشاد الفني للعاملين في المجال الإنساني. كما تتأهب الأفرقة العاملة القطاعية لمواجهة التحديات المصادفة وذلك بمشاركة من جانب المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية وغيرها من الشركاء المعنيين باللاجئين، وبالإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، والمأوى والمواد غير الغذائية، والصحة والتغذية، والمياه والصرف الصحي، والحماية، والأمن الغذائي، ونزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج، والتعليم، والسوقيات والإعلام. وأسهم أيضا مركز المعلومات الإنسانية إسهاما كبيرا في تعزيز قدرة أوساط العاملين في المجال الإنساني على إدارة المعلومات. وقد أنشئ

مركز العمليات الإنسانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ لتعزيز جميع الخدمات المشتركة الهادفة إلى تيسير التقديم الفعال للمساعدات، بما فيها الأمن والتنسيق بين الجهات المدنية والعسكرية، والسوقيات، والاتصالات والمعلومات، وهو يواصل تقديم الدعم التشغيلي الحيوي إلى الجهات الفاعلة الوطنية والدولية في المجال الإنساني.

٤٥ - وأدى استئناف عملية نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج إلى تخفيف القيود الأمنية التي أعاقت حتى الآن نشر موظفي الأمم المتحدة خارج منروفيا. كما انخفض مستوى التأهب الأمني للأمم المتحدة من ٥ إلى ٤ في عشر من مقاطعات ليبريا الخمس عشرة، مما سمح للبعثة وعدد من الوكالات التابعة للأمم المتحدة ببدء نشر موظفيها في الميدان، منها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (ساغليبي، وغبارنغا، وتوبمانبرغ، وزويدرو، والاضطلاع بأعمالها في فوينجاما وهاربر وغباربولو انطلاقا من تلك الأماكن) ومكتب منسق الشؤون الإنسانية (غبارنغا وزويدرو) وبرنامج الأغذية العالمي (غبارنغا).

٤٦ - وفي ما يتعلق بحالة المشردين داخليا والعائدين، تضم المخيمات عددا يقدر بـ ٠٠٠ ٣٠٠ من المشردين داخليا، وقد ارتفع هذا العدد مؤخرا نتيجة لعودة الليبريين من البلدان المجاورة من تلقاء نفسهم. وعمليات العودة مستمرة، فقد عاد بالفعل ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٨٠ إلى مجتمعاتهم الأصلية المختلفة في البلد. كما نقلت البعثة مؤخرا، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٣٩ ليبريا جوا إلى بلدهم الأم، كانت قد انقطعت بهم السبل في مالي. لكن تجدر الإشارة إلى أن نهج العودة التدريجي المتبع حاليا ليس موضع تشجيع وإلى أن البعثة تعمل، بالتعاون مع المفوضية ومكتب منسق الشؤون الإنسانية، على دعم تنظيم عملية عودة واسعة النطاق.

٤٧ - وسمح انتشارُ قوات حفظ السلام التابعة للبعثة على طول الحدود بين سيراليون وليبريا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باستئناف إعادة لاجئي سيراليون إلى بلادهم برا. وتلقى المساعدة أكثر من ٥٠٠ ٣ لاجئ منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ومن المستبعد أن تبدأ عمليات عودة اللاجئين على نطاق واسع قبل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وهي الفترة التي يتوقع فيها انحسار الأمطار مما يسهّل عمليات النقل والأنشطة الزراعية. وفي الوقت نفسه، شرعت المفوضية ولجنة الصليب الأحمر الدولية في استبدال آلاف قطع القماش المشمَّع الممزقة والرديئة النوعية في بعض المخيمات، كما يجري حاليا مجلس اللاجئين النرويجي دراسة استقصائية بغية القيام على أفضل وجه بتحديد أكثر السكان احتياجا إلى هذا الدعم.

٤٨ - ولا تزال تُبذل الجهود أيضا لتعزيز التعاون المشترك بين الوكالات في ليبريا. وفي هذا السياق، اتخذ برنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطوات لتحقيق التكامل فيما بين أنشطتها الرامية إلى إعادة التأهيل المستندة إلى المدارس. فسينفذ برنامج الأغذية العالمي برامج تغذية في المدارس في حين ستحدد اليونيسيف الاحتياجات من المياه والتصحاح تمهيدا لتلبيتها، وسيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة من خلال مشاريع التأهيل المركِّزة على المدارس والمشددة على المشاركة المحلية، في حين ستعمل المفوضية على إعادة المعلمين المهجرين إلى مواطنهم الأصلية التي يمكن الوصول إليها. ويعاد منذ مطلع هذا العام إحياء مراكز الرعاية الصحية الأولية في عدد من المقاطعات. وبالإضافة إلى ذلك، أُعيدَ إطلاق برنامج التحصين الوطني بمساعدة اليونيسيف وغيرها من الشركاء، ما أدى إلى تحصين ٠٠٠ ٢٣٣ ١ طفل ضد الحصبة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. كما تعمل اليونيسيف حاليا بشكل وثيق مع وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية، وبرنامج الأغذية العالمي والشركاء من المنظمات غير الحكومية على تقديم الدعم إلى ١٥ مركزا للتغذية التكميلية، بالإضافة إلى أربعة مراكز للتغذية العلاجية يستفيد منها ما يصل إلى ٠٠٠ ١٠ شخص.

٤٩ - وتعكف اليونيسيف حاليا على إعداد خطط وبرامج للمجتمعات المستضعفة، تضم نساء وأطفالا يعيشون في ظل الصراعات المسلحة. وتعمل المنظمة حاليا أيضا، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على تنسيق برامج وأنشطة حماية الأطفال والإشراف عليها مع المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. وعلى غرار ذلك، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم في بناء قدرات المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والعاملين في المجال الإنساني والموظفين الحكوميين والمحاربين السابقين، في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان. والعمل مستمر أيضا على زيادة التوعية من خلال الفريق الأساسي المعني بتقديم الحماية وعلى إنجاز دراسة عن العنف الجنسي والجنساني بحلول نهاية أيار/مايو.

٥٠ - وأنجز الفريق القطري التابع للأمم المتحدة استعراض منتصف السنة للنداء الموحد المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠٤ في مطلع أيار/مايو. وستقدَّم وثيقة هذا الاستعراض إلى المانحين في مطلع حزيران/يونيه. ولم يتوافر إلا نحو ٣٠ في المائة من مبلغ الـ ١٣٧ مليون دولار المطلوب للمواد غير الغذائية لنداء هذا العام. لذا أحث بقوةٍ المانحين على بذل قصاراهم لسد هذه الفجوة في التمويل بما يسمح بالوقوف على الأولوياتِ الإنسانية الرئيسية في الوقت المناسب. وخلال الأشهر الستة المقبلة، وفي حال توافر ما يكفي من الموارد، ستقوم الوكالات بما يلي: تقديم المساعدة الإنسانية وتحسين الخدمات الاجتماعية في المناطق التي كان يتعذر الوصول إليها؛ وتكثيف الدعم المقدم لعودة المشردين داخليا واللاجئين والمحاربين السابقين وطائفة من الجماعات، وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم؛ ومواصلة تقديم المساعدة إلى المشردين داخليا المقيمين في مخيمات وغير القادرين حتى الآن على العودة إلى ديارهم.

ثاني عشر –الإنعاش الوطني

٥١ – منذ انعقاد المؤتمر الدولي لتعمير ليبريا يومي ٥ و ٦ شباط/فبراير اتخذت الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبريا، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الآخرين عدة خطوات مهمة لتنفيذ برنامج الإطار الانتقالي الذي يركز على النتائج الذي كان قد قدم إلى المانحين. ومنحت الأولوية في ذلك الصدد لوضع إطار وآلية يمكن من خلالهما تنفيذ البرنامج. وتم إنشاء لجنة لتنفيذ ورصد البرنامج برئاسة الرئيس براين وتشكلت عضويتها من الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين. وأوكل لمكتب الدعم التابع للجنة المعنية بالرصد والتنفيذ المسؤوليات اليومية عن جميع الأنشطة المضطلع بها ضمن الإطار الانتقالي ويوجد مقره في وزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية. ووزير التخطيط والشؤون الاقتصادية هو أمين هذه اللجنة. ويتم توفير الدعم المشترك للمكتب من قِبل الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبريا وشركائها الإنمائيين. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت لجان عاملة من أجل المجموعات التسع الوارد بيانها في الإطار الانتقالي. وتم استلام ٧٠ مليون دولار تقريبا حتى ١٢ أيار/مايو من جملة ٥٢٠ مليون دولار أعلن التبرع بها في نيويورك في شباط/فبراير لفترة السنتين الانتقالية. وأوكلت إلى اللجنة مهمة متابعة الرسائل التي بعث بها ممثلي الخاص والرئيس براين في نيسان/أبريل إلى الجهات المانحة التي أعلنت تبرعاتها أثناء المؤتمر.

٥٢ – وكجزء من جهود الإنعاش والتعمير، خصصت وحدة المشاريع السريعة الأثر التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا في منتصف أيار/مايو مبلغ مليون دولار من أجل ٩٧ مشروعا. وقد اكتملت نسبة ٣١ في المائة من هذه المشاريع ويجري حاليا تنفيذ المشاريع الباقية. واستخدم أكثر من ٥٠ في المائة من الأموال لإصلاح المدارس ثم تلت ذلك المجالات الرئيسية الأخرى، التي شملت إصلاح الطرق والمباني الإدارية. ومن أجل سد الثغرات في تقديم الخدمات أعلن مكتب منسق الشؤون الإنسانية إنشاء صندوق الإغاثة الطارئة بميزانية قدرها مليونا دولار. وتخصص المنح المقدمة من الصندوق لدعم التدخلات الطارئة. ويحق للمنظمات غير الحكومية فقط طلب التمويل مع التركيز على الأنشطة في مجالات إعادة تهيئة الأوضاع المعيشية الأساسية للمجتمعات المحلية المستضيفة للمشردين داخليا وفئات السكان المستضعفة، ومجالات المياه والمرافق الصحية، والإصلاح الزراعي، والمواد غير الغذائية، والمأوى، والتدخلات في مجال الصحة العامة والوقاية والبرامج ذات الصلة. وفي الفترة الممتدة من ١٠ إلى ١٤ أيار/مايو، تم تنظيم المؤتمر النسائي الوطني من أجل السلام والتنمية المستدامة بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة

الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة ومكتب المبادرات الانتقالية بوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة لوضع خطة عمل وطنية تقوم على دعم برنامج الإطار الانتقالي الذي يركز على النتائج وكذلك الأنشطة المباشرة بعد المرحلة الانتقالية، وفي الوقت نفسه كفالة المشاركة التامة للمرأة في إعادة بناء ليبريا.

ثالث عشر – الجوانب الإقليمية

٥٣ – واصلت الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبريا جهودها لتحسين علاقاتها مع البلدان المجاورة. وقام الرئيس براين أثناء الفترة قيد الاستعراض بزيارة كوت ديفوار وغينيا لمناقشة القضايا الثنائية واستعادة الثقة بين ليبريا وجيرانها. واشترك أيضا في مؤتمر القمة لدول اتحاد نهر مانو الذي انعقد في كوناكري في ٢٠ أيار/مايو. ويشكل مؤتمر القمة جزءا من الجهود المبذولة لإعادة تنشيط اتحاد نهر مانو بمساعدة من الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي.

٥٤ – وعملا بالبيان الذي أصدره رئيس مجلس الأمن في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/7) بشأن تعزيز التعاون فيما بين البعثات، بما في ذلك التعاون بشأن قضايا مثل الإعلام، وتقاسم الموارد، والمشاركة في الدوريات وعمليات الرصد، وإمكانية تنفيذ عمليات ''متابعة ساخنة'' عبر الحدود، اشتركت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون في اجتماع يتعلق بالاستخدام المشترك لموارد الأمم المتحدة نظمه مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا في داكار في ٢٩ نيسان/أبريل. وتعمل البعثات الثلاث على وضع خطط وطرائق مشتركة لمراقبة الحدود مراقبة فعالة أكثر. وسوف يتم تبادل هذه الخطط مع البلدان المعنية. وفي هذا الصدد، اجتمع كل من ممثلي الخاص لليبريا وسيراليون في ٦ أيار/مايو في منروفيا مع قادة القوات ومفوضي الشرطة المدنية في البعثتين لمناقشة الجهود المتعلقة بتحسين الأمن عبر الحدود، واستعراض التقدم المحرز في عملية نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج في ليبريا. وبالإضافة إلى ذلك، تم تبادل ضباط الاتصال التابعين لمقر قوة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون للمساعدة في تعزيز التعاون الإقليمي. وأقامت رئاسة القطاع ٢ في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا اتصالا مباشرا مع قطاع شرق في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

٥٥ – وعلاوة على ذلك ومتابعة لتقريري المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ بشأن القضايا العابرة للحدود (S/2004/200) قام رؤساء بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء

السلام في غينيا – بيساو، وممثلي الخاص لغرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء المعنيون الآخرون بعقد اجتماع في ٣٠ نيسان/أبريل لاستعراض التوصيات البالغ عددها ٣٣ توصية التي وردت في التقرير ومناقشة طرق تنفيذها. وتعمل بعثات حفظ السلام الثلاث بالتنسيق مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا لوضع اقتراحات مفصلة عن الإجراء المحدد الذي تستطيع اتخاذه لدى اتباع نهج إقليمي لتنفيذ ولاياتها. وسوف تشكل هذه الاقتراحات الأساس للتوصيات التي أعتزم تقديمها إلى مجلس الأمن في وقت لاحق من هذه السنة، مثلما أشرت في تقريري المؤرخ ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (S/2004/228).

رابع عشر – الدعم المقدم للبعثة

٥٦ – في ٢٤ نيسان/أبريل، تم التوقيع على مذكرة التفاهم المتعلقة بمبنى المقر الجديد لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا في العاصمة والذي سوف يأوي جميع عناصر البعثة. وسيتم شغل المبنى على مراحل ابتداء من منتصف تموز/يوليه بعد اكتمال الأعمال الهندسية الضرورية. وفي الوقت ذاته، تجري معالجة النقص الشديد في حيز المكاتب في مقر البعثة الحالي وذلك ببناء مباني جاهزة إضافية للموظفين.

خامس عشر – الجوانب المالية

٥٧ – اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٦١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ مبلغا إجماليه ٣٠٠ ٤٩٤ ٥٦٤ دولار وقررت أن يُقسَّم فيما بين الدول الأعضاء مبلغ إجماليه ٤٥٠ مليون دولار من أجل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٥٨ – وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بلغ حجم الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا ١٣٩,٣ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ١,٣ بليون دولار.

سادس عشر – ملاحظات

٥٩ – تواصل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا تحقيق تقدم مطرد في تثبيت الاستقرار في ليبريا وتهيئة الأوضاع الأمنية الضرورية لتنفيذ اتفاق السلام الشامل بصورة تامة، وكذلك تقديم المساعدة الإنسانية وبدء الانتعاش على الصعيد الوطني. ويكاد يكتمل نشر قوات البعثة على نطاق البلاد ويجري حاليا تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج إعادة هيكلة وإعادة تدريب قطاع الأمن في البلاد قد بدأ بداية جيدة بإنشاء قوة مؤقتة للشرطة الوطنية والشروع في اختيار المجندين لدائرة الشرطة الوطنية الجديدة.

٦٠ - وبدأت الجهود المتعلقة بإعادة تأهيل الجهاز القضائي، وإصلاح نظام السجون، وتسهيل توسيع نطاق إدارة الدولة في أنحاء ليبريا تحرز تقدما مماثلا. وبالإضافة إلى ذلك، أدى ازدياد الاستقرار في الحالة الأمنية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان، وتسهيل فرص تقديم المساعدة الإنسانية على نطاق أوسع. وتعمل أيضا آليات رصد وتنفيذ اتفاق السلام الشامل التي تتألف من لجنة الرصد المشتركة ولجنة رصد التنفيذ وفريق الاتصال الدولي المعني بليبريا بفعالية أكبر.

٦١ - إلا أن تحديات صعبة للغاية لا تزال أمامنا. ولا سيما أن الحالة الأمنية يمكن أن تعود للاضطراب مرة أخرى، حتى تكتمل عملية نزع السلاح وتسريح المقاتلين وحتى ينهض البرنامج الطويل الأجل الرامي إلى استمرار إعادة إدماج المقاتلين السابقين. ولا تزال قدرة الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبريا على تقديم الخدمات وتوسيع نطاق سلطتها في أرجاء البلاد محدودة للغاية. وستكون هنالك حاجة لمواصلة الحكومة الانتقالية الوطنية بذل جهودها لكفالة الإدارة الفعالة والشفافة لموارد البلاد الوطنية، بغية توليد الإيرادات التي هي في أمس الحاجة إليها لتعزيز قدرة الحكومة.

٦٢ - إن الدعم الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والشركاء الآخرون قُصد به أساسا تمكين الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبريا. ومما يدعو للارتياح في هذا الصدد ملاحظة أن مجلس الوزراء أصبح يجتمع بانتظام الآن، وأن معظم المناصب الحكومية قد تم شغلها. ويعتبر تعيين لجنة انتخابات وطنية جديدة، وتطوير التشريعات المتعلقة بإنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان ولجنة لاستجلاء الحقائق والمصالحة تطورات مشجعة.

٦٣ - ويسرني أن ألاحظ أن الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبريا تعتزم، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، إنشاء قوة جديدة للشرطة الليبرية تتألف على الأقل من ١ ٨٠٠ فرد بحلول موعد إجراء الانتخابات الوطنية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وأود في هذا الصدد أن أناشد الدول الأعضاء تقديم المساعدة اللازمة لتوسيع قدرة مدرسة تدريب الشرطة في ليبريا وتقديم المعدات لدائرة الشرطة بعد إعادة هيكلتها وتشكيلها بما في ذلك المركبات، ومعدات الاتصال، والأزياء وكذلك إنشاء مراكز للشرطة في أنحاء البلاد. وأود أيضا أن أثني على الولايات المتحدة الأمريكية لاضطلاعها بالمهمة الهامة المتمثلة في المبادرة بتقديم

المساعدة لإعادة هيكلة وتدريب القوات المسلحة الليبرية، وأهيب بالدول الأعضاء الأخرى المساهمة في هذا الجهد.

٦٤ - وسوف يتطلب برنامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين وإعادة المقاتلين غير الليبريين إلى أوطانهم تقديم الدعم السخي من المجتمع الدولي. وبدون برنامج فعال لإعادة الإدماج يمكن أن يتعرض برنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج بأسره للتقويض وربما يؤدي ذلك إلى تجدد انعدام الأمن في البلاد. وبالمثل فإن نقص الدعم المقدم للبرامج التي تستهدف حل قضية المقاتلين الأجانب، ولا سيما إعادتهم إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم في بلدانهم الأصلية يمكن أن يساهم في زعزعة الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

٦٥ - ونظرا للصعوبات العديدة التي تواجه العملية الانتخابية، فإن من المهم أن تبدأ فورا الأعمال التحضيرية للانتخابات التي ستجرى في عام ٢٠٠٥. وسوف يتيح ذلك الوقت الكافي لمعالجة التحديات المتعلقة بتهيئة الأوضاع الضرورية لإجراء الانتخابات وتعبئة المساعدة التقنية والمادية اللازمة للجنة الانتخابات الوطنية. وإنني لعلى ثقة من أن الدول الأعضاء والمانحين الدوليين الآخرين سوف يتقدمون بمثل هذه المساعدة في الوقت المناسب.

٦٦ - وفي الختام، أود أيضا أن أثني على ممثلي الخاص وعلى الأفراد المدنيين والعسكريين في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا للتقدم الذي تم إحرازه حتى الآن أثناء الفترة قيد الاستعراض. وأود أيضا ومرة أخرى أن أعرب عن تقديري للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة للبعثة، وكذلك لقادة دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولأعضاء فريق الاتصال الدولي المعني بليبريا ولوكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية والعديد من الجهات الثنائية المانحة لجهودهم الثابتة في مواصلة تقديم الدعم لعملية السلام في ليبريا.

مرفـق

بعثة الأمم المتحدة في ليبـريا: قوام العنصـر العسـكري وقـوام الشـرطة المدنيـة في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٤

البلـــد	العنصـر العسكـــري				الشـرطة المدنية
	المراقبـــون العسكريون	ضـــباط أركان	القوات	المجموع	
الاتحاد الروسي	٦			٦	٣
إثيوبيا	١٨	٨	١ ٧٩٥	١ ٨٢١	
الأردن	٧	٩	١١٤	١٣٠	١٣٢
إكوادور	٣	١		٤	
إندونيسيا	٣			٣	
أوروغواي					٢
أوكرانيا	٣	١	٣٠٠	٣٠٤	١١
أيرلندا		٦	٤٢٠	٤٢٦	
باراغواي	٣	١		٤	
باكستان	١٦	٩	٢ ٤٢٨	٢ ٤٥٣	١٣
البرازيل		١		١	
بلغاريا					
بنغلاديش	١٧	١١	٣ ١٦٢	٣ ١٩٠	٢٤
بنـن	٣	١	٢٦٣	٢٦٧	
البوسنة والهرسك					١٧
بولندا	٢			٢	٣
بوليفيا	٣	١		٤	
بيـرو	٢	٣		٥	
تركيـا					٢٢
توغـو		١	١٥٠	١٥١	
الجمهورية التشيكية	٣			٣	٣
جمهورية كوريا	١	١		٢	
جمهورية مولدوفا	٣	١		٤	
جنوب أفريقيا		٣		٣	

البلـــد	العنصر العسكـــري			الشـرطة المدنية
	المراقبـــون العسكريون	ضـــباط أركان	القوات	المجموع
الدانمـرك	٢			٢
رومانيـا	٣			٣
زامبيـا	٣			٣
زمبابـوي				
سامـوا				
سري لانكا				
السلفادور	٣			٣
السنغـال	٣	٣	٢٧٥	٢٨١
السويـد		٣	٢٣٠	٢٣٣
صربيا والجبل الأسـود	٣			٣
الصيـن	٥	٩	٥٥٨	٥٧٢
غامبيـا			١٥١	١٥١
غانـا	٦	٣	٤٤٩	٤٥٨
غينيا – بيساو			٦٥٠	٦٥٠
فرنسـا		١		١
الفلبيـن	٣	٢	١٤١	١٤٦
فنلنـدا		٢		٢
فيجـي				
قيرغيزستـان				صفر
كرواتيـا		٣		٣
كينيـا	٣	٤		٧
مالـي	٣	٢	٢٤٦	٢٥١
ماليزيـا	١٠			١٠
مصـر	٣			٣
مـلاوي		٢		٢
المملكـة المتحـدة لبريطانيـا العظمـى وأيرلندا الشمالية		٣		٣

البلـــد	العنصر العسكـــري				الشـرطة المدنية
	المراقبـــون العسكريون	ضـــباط أركان	القوات	المجموع	
ناميبيـا	٣	٤	٨٤٤	٨٥١	٦
النرويـج					٦
نيبـال	٣	١	٤٠	٤٤	١٣٠
النيجـر	٢			٢	٤
نيجيريـا	١٨	١٣	١ ٦٢١	١ ٦٥٢	٢٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٧	٤		١١	٧٤
اليمـن					٢
المجموع	**١٧٧**	**١١٧**	**١٣ ٨٣٧**	**١٤ ١٣١**	**٧٢٠**

نشـر بعثـة الأمـم المتحـدة في ليبـريا
في أيـار/مـايـو ٢٠٠٤